

2016/8/18

### مركز "شمس": يطالب بعدم تنفيذ حكم الإعدام بحق المواطن محمود محمد الخضري

يدين مركز "شمس" بشدة إصدار محكمة بداية غزة أمس الثلاثاء 2016/8/17، حكماً بالإعدام شنقاً على المواطن محمود محمد الخضري 25 عاماً، كما ويعبر المركز عن صدمته لإعلان النائب العام في قطاع غزة إسماعيل جبر تنفيذ الحكم يوم الأربعاء 2016/8/24 دون مصادقة الرئيس على الحكم، فالمادة (109) من القانون الأساسي التي تمنح الرئيس الفلسطيني وحده حقاً دستورياً للتوقيع عليها وسلطة تقديرية بالامتناع عن التوقيع حيث تنص. (لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية). كما تنص المادة (409) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، على أنه (لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد مصادقة رئيس الدولة عليه). كما تنص المادة (408) من ذات القانون على (متى صار حكم الإعدام نهائياً وجب على وزير العدل رفع أوراق الدعوى فوراً إلى رئيس الدولة).

يؤكد مركز "شمس" على وقوفه إلى جانب أسر الضحايا والعائلات الثكلى وتضامنه التام معهم، كما ويؤكد أن مطالبته بإلغاء عقوبة الإعدام بحق الجناة لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يدعو للتسامح مع المدانين بجرائم خطيرة، ولكنه يطالب باستبدال عقوبة الإعدام في عقوبة أخرى رادعة تحترم إنسانية الإنسان وكرامته في نفس الوقت. حيث أنها أشنع أشكال القتل المتعمد. كما أنها عقوبة قاسية وفظة ولا تحقق الأهداف التي ينبغي أن تسعى إليها الدولة من العقاب، كما أنها العقوبة الوحيدة التي لا يمكن التراجع عنها في حال تنفيذها. إذا ما أتضح براءة من نفذت فيه.

يشدد مركز "شمس" على أن تطبيق عقوبة الإعدام لا يمنع الجريمة ولا يردع المجرم، وإن عقوبة الإعدام هي عقوبة لا يمكن التراجع عنها في حال تنفيذها، وبالتالي فإن تعزيز سيادة القانون بما يضمن تطبيق القانون على الجميع ودون تمييز هو الضمانة لحفظ الأمن وتعزيز سيادة القانون. كما أن استخدام عقوبة الإعدام في الرد على القتل بالقتل كوسيلة شرعية لردع الإجرام تدل على العجز في مواجهة أسباب الإجرام وعلى عدم القدرة على القضاء على أسبابه. فقبل تنفيذ الحكم يقتضي البحث عن الأسباب الشخصية والاجتماعية



والعائلية التي دفعت هؤلاء الأشخاص لارتكاب جريمتهم، إن المطلوب هو احترام الكرامة الإنسانية وتوفير أساسيات الحياة خصوصاً في قطاع غزة ومعالجة آفة البطالة والهجرة والانتحار ومحاربة الفساد والمفسدين وبتحسين الوضع الصحي والاجتماعي للمواطن ورفع مستواه المعيشي وتأمين الشروط اللازمة واليومية لحياة طبيعية للإنسان، من عمل وضمن اجتماعي راق وحرية رأي وسلامة جسدية وغيرها من الشروط اللازمة لحياة كريمة للفرد. مما يساعد على مواجهة أسباب الإجرام والقضاء عليها.

"انتهى"